

وزارة العدل

القرار

بمقتها : الجزائية  
رقم القضية: ٦١٤ / ٢٠٠٥

المصدر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الأستاذ محمد الرقاد

و عضوية القضاة السادة

بادي الجراح ، محمد الخرابشة ، إسماعيل العمري ، عبد الله السلطان

عبد الرحمن البنا ، حسن حبوب ، خليفة السليمان ، محمد طلال الحمصي

التمييز الأول :-

المميز :

وكلاؤه المحامون

المميز ضده: الحق العام

التمييز الثاني :-

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٤ والثاني بتاريخ

٢٠٠٥/٤/١٠ وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم

٢٠٠٥/١١٤ تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ القاضي بعدم إتباع النقص والإصرار على القرار

السابق القاضي بتعديل وصف التهمة من جناية القتل القصد إلى جناية الضرب المفضي إلى الموت .

وتتلخص أسباب التمييز الأول :-

١- أخطأ الحكم المميز بتجريم المميز بجناية الضرب المفضي إلى الموت خلافاً

للمادة ( ٣٣٠ ) من قانون العقوبات ووضعه بالإشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات لعدم ثبوت ارتكابه لهذه الجريمة بيينة قاطعة جازمة ، لا سيما أن

الأصل أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته وأن الأحكام الجزائية تبنى على الجرم واليقين وليس على الشك والتخمين .

٢- إن البيضة التي إستعملها الحكم المميز جاءت متناقضة ولا يجوز الركون إليها والإستناد إليها في الحكم . فقد اعتمد الحكم شهادة الشاهد الطراد صفحة (٨) منه التي ورد فيها أن ( المميز رشق المغدور ، بحجر أصابه في رأسه فوق ع على الأرض وبعدها قام التقيب بتخليصه الحجر الآخر حيث قدم وبيده الحجران ) .

٣- لم يثبت بيضة قانونية مقننة وجازمة وقاطعة أن المميز هو الذي أحدث الضربة في رأس المرحوم أو أنه ساهم في ذلك وعليه فإنه لا يسأل عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت التي تم تجريمه بها لأن الشهادات التي اعتمدها المحكمة كما ذكرنا جاءت متناقضة بعضها مع بعض .

٤- يؤكد برائة المتهم من التهمة التي تم تجريمه بها وهي الضرب المفضي إلى الموت خلافاً للمادة ( ٣٣٠ ) عقوبات أن أحد الشهود الرئيسيين في هذه القضية والذين إستمدت محكمة الجنايات الكبرى على شهادته التحقيقية قد عاد عن شهادته أمام المحكمة التي أدلى بها أمام المدعي العام نتيجة إحساسه بعذاب الضمير بعد إدلائه بها حيث أن هذا الشاهد المدعو

والذي أشارت المحكمة إلى شهادته على الصفحة (١١) من حكمها المميز قد ذكر صراحة في شهادته أمام المحكمة أن ما أدلى به أمام المدعي العام كان زوراً .

٥- إن فريق المشاجرة هم أقرباء ومن عائلة واحدة ومتحابون ويحترمون ويعطفون على بعضهم ولا خلافات سابقة بينهم ولم يكن في نية أي منهم قتل غيره من الفريق الآخر وما حصل هو مشاجرة عادية يحصل كثيراً مثلها في القرى لاسيما وأنه لم يستعمل خلالها أي نوع من أنواع الأسلحة وأنها كانت مقصورة على الأيدي والحجارة ولو كانت لدى أي منهم نية القتل لاستعمل السلاح المنتشر بكثرة في القرى والأرياف ولا يغير من ذلك الخلاف الذي بين ابن المرحوم وزوجته لأنه خلاف بسيط .

٦- لقد تمت المصالحة فيما بين ورثة المرحوم وبين آل المميز وبموجبه تم إسقاط كافة الحقوق الشخصية والقانونية والعشائرية لورثة المرحوم .

٧- إن الحجز الذي أصاب المرحوم ؛ هو أداة الجريمة لم يضبط ولم يبرز لدى المحكمة وهو ليس أداة قاتلة بطبيعته الأمر الذي يجب تفسيره لصالح المتهم المميز مما يؤكد أن نية القتل لم تكن متوفرة لدى أي من فريقي المشاجرة مع التأكيد على أن الموكل المميز برئ مما أسند إليه .

\* لهذه الأسباب يطلب وكلاء المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتنخص أسباب التمييز الثاني بالسببين التاليين :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم إنتاج النقص والإصرار على قرارها إذ أن البيانات والأدلة المقدمة تثبت ارتكاب المميز ضده لما أسند إليه .

٢- القرار المميز مشوب بقصور وفساد في الاستدلال .

\* لهذه الأسباب يلتبس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

\* بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٠ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوية طلب في نهايتها قبول اللائحة الجوابية والمذكرة الخطية المقدمة من وكلاء المجاب مصدقين حسب الأصول .

\* بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وقبول تمييز النائب العام موضوعاً ونقض القرار المميز ورد التمييز المقدم من المميز موضوعاً .

الفرق

بعد التدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠٠٢/١/٢٢٦ تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠ قد أحالت المميز وآخرين إلى محكمة الجنايات الكبرى ليحاكموا أمامها بجناية القتل بالإشتراك خلافاً لأحكام المادتين ( ٣٢٦ ، ٧٦ ) من قانون العقوبات وعن جنح إلحاق الضرر بمال الغير والإيذاء وخرق حرمة

• بقية الترتيبات الواردة في المادة ١٨٤ من قانون القضاء من ١٧/١٠/١٩٦٠ وجميع أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها

• بقية الترتيبات الواردة في المادة ١٨٤ من قانون القضاء من ١٧/١٠/١٩٦٠ وجميع أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

• بقية الترتيبات الواردة في المادة ١٨٤ من قانون القضاء من ١٧/١٠/١٩٦٠ وجميع أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها

• بقية الترتيبات الواردة في المادة ١٨٤ من قانون القضاء من ١٧/١٠/١٩٦٠ وجميع أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

• بقية الترتيبات الواردة في المادة ١٨٤ من قانون القضاء من ١٧/١٠/١٩٦٠ وجميع أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها و  
التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

التي تتعلق بها من أحكامها

٦- عملاً بالمادة ٧٨ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية الأخطاء المتهمين من جنحة إقلاق الراحة العامة .

٧- عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إيداع المتهمين

عن جنحة دخول مسكن خلافاً للمادة

١/٣٤٧ عقوبات و عملاً بآيات المادة جيس كل واحد من المتهمين  
مدة شهر واحد والرسم محسوبة لهما مدة التوقيف .

أما بالنسبة للمتهمين

وحيث أنهم أحداث فئة الفتية عملاً

بالمادة ١٨/د من قانون الأحداث وضع كل واحد منهم في دار تربية الأحداث لمدة عشرة أيام محسوبة لهم مدة التوقيف .

٨- عملاً بالمادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنابة القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات

إلى جنابة الضرب المفضي للموت خلافاً للمادة ٣٣٠ عقوبات وتجريمه بها  
بوصفها المعدل .

٩- عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم

وهي حبسه مدة ستة أشهر والرسم محسوبة له مدة التوقيف وحيث  
أمضى مدة العقوبة موقوفاً إختيار العقوبة منفضه بحقه .

١٠- عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ إحدى العقوبتين بالنسبة للمتهم

وهي الحبس مدة شهر واحد والرسم محسوبة له مدة التوقيف و عملاً  
بآيات المادة تنفيذ إحدى العقوبتين بالنسبة للمتهمين

وهي وضع كل واحد منهما في دار تربية الأحداث  
لمدة عشرة أيام محسوبة لهما مدة التوقيف .

١١- وحيث أمضى المتهمون

مدة العقوبة موقرفين إعتبار

العقوبة منفضه بحقهم .

١٢- صطفاً على ما جاء بقرار التجريم و عملاً بأحكام المادة ( ٣٣٠ ) صقوبات وضع

المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات

والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طعن المحكوم عليه طعن المحكمة فى الحكم تمييزاً كما طعن فيه

النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى للأسباب الواردة بالالتحى التمييز .

وقد ردت محكمة التمييز على أسباب التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة

الجنايات الكبرى بقولها :

وعن أسباب التمييز الثانى من أن بيئة النيابة تثبت أن نية المميز ضدهم قد اتجهت لإزهاق روح المعذور وهم مسؤولون عن كافة النتائج المترتبة على فعلهم بمقتضى المادة ٢٤ من قانون العقوبات ومن أن المميز ضدهم ما عدا يسألون عن الحد الأدنى المتيقن وهو التدخل بالقتل .

وباستعراضنا لبيانات الدعوى كمحكمة موضوع بمقتضى المادة ١٣/ج من قانون

محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٦ يتبين أن وقائع الدعوى تشير إلى أن خلافاً

حصل بين وزوجته وتحقت على

أثره بينت والدها وبسبب ذلك وحوالى الساعة العاشرة من مساء يوم ٢٠٠٢/٧/٥ دخل المميز ضدهم :

١-

٢-

٣-

أشقاء الزوجة وبرقتهم المميز ضدهم بيت

والد الزوج الكائن فى بلدة الخراج / إربد دون أن يأذن لهم ونتيجة

لذلك حصلت مشاجرة بينهم وبين زوجته وولده







العائلية بين الفريقين وأقدم على ضرب المجني عليه تركي بحجر على رأسه فكسر جمجمته وسبب له نزيفاً أثلف دماغه وأردى بحياته مما يستل منه على انصراف نية المذكور لإزهاق روح المجني عليه .

أما فيما يتعلق بالأداة التي استعملها الجاني في جانيته وهي الحجر فإذا كان الحجر ليس قاتلاً بطبيعته فهو قاتل بإصابته مقتلًا من جسم الإنسان وبذلك فإن ضرب المميز ضد المجني عليه بالحجر على رأسه وتشميم جمجمته من شأنه أن يؤدي إلى الوفاة .

وعليه فقد تحقق في فعل المميز ضده النية الجرمية واستعمال الحجر بطريقة قاتلة وبالتالي فإن فعله يشكل جناية القتل قصداً خلافاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وليس جناية الضرب المفضي إلى الموت خلافاً للمادة ٣٣٠ من ذات القانون مما يوجب تقضه من ناحية التكليف القانوني لفعل المميز ضده فقط .

**ورددت على أسباب التمييز الأول بقولها :-**

وعن أسباب التمييز الأول الدائرة حول وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فإن في معالجتنا لأسباب التمييز الثاني ما يعني عن الرد عليها فنحيل عليها تحاشياً للتكرار .

لذاك نقرر نقض القرار المميز من حيث التطبيق القانوني على فعل المميز ضده وإعادة الأوراق لمصدرها للسير بالاعوى حسب الأصول في ضوء ما بيناه وتأييده فيما عدا ذلك .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى القضيية بعد النقض واستمعت لأقوال الفرقاء بشأن قبول الشكوك أو عدم قبوله ثم قررت الإصرار على حكمها السابق للعلل والأسباب التي استندت إليها في الحكم المنقوض .

لم يرتض المحكوم عليه والنائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالحكم الاستئنافي فطعن فيه كل واحد منهما لأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة منه .





٢٠٠٥ / ٢٠٠٥

رئيس الدائرة

عبدالله بن محمد  
عبدالله بن محمد

عبدالله بن محمد  
عبدالله بن محمد  
عبدالله بن محمد

عبدالله بن محمد  
عبدالله بن محمد  
عبدالله بن محمد  
عبدالله بن محمد

٢٠٠٥ / ٨ / ١٧ الموافق ١٤٢٦ هـ الموافق ١٠ جمادى الأولى ١٠٠٥

lawpedia.jo

١- رد التمييز المقدم من النيابة العامة الموضوعاً.  
٢- قبول التمييز المقدم من المحكوم عليه.  
٣- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٤- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٥- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٦- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٧- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٨- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٩- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
١٠- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.

١- رد التمييز المقدم من النيابة العامة الموضوعاً.  
٢- قبول التمييز المقدم من المحكوم عليه.  
٣- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٤- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٥- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٦- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٧- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٨- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
٩- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.  
١٠- نقض الحكم الصادر في الدعوى المتعلقة بالتمييز.

## قرار المخالفة

المعطى من القضاة السادة

بادي الجراح ومحمد الخرايشة وخليفة السليمان ومحمد طلال الحمصي

في القضية التمييزية الجزائية رقم ٢٠٠٥/٦١٤

بالتدقيق نجد أن محكمتنا وبشكل الهيئة العادية كانت قد أصدرت القرار رقم ٢٠٠٤/١٢٨ بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٤ قضت فيه بنقض القرار المميز من حيث التطبيق القانوني على فعل المميز وتأيدته فيما عدا ذلك .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى القضية بعد النقض واستمعت لأقوال الفرقاء بشأن قبول النقض من عدمه ثم قررت عدم إنباع النقض والإصرار على حكمها السابق للعلل والأسباب التي استندت إليها في الحكم المنقوض .

لم يرتض المحكوم عليه والنائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالحكم فطعن فيه كل واحد منهما للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة منه .

إن محكمتنا وبشكل الهيئة العامة يقتصر بحثها على موضوع التطبيق القانوني على فعل المميز على ضوء الوقائع الثابتة في الدعوى والتي تتلخص في أن خلافاً نشأ بين وزوجته والتحقت على أثره بييت

والدها ، وبسبب ذلك وحوالي الساعة العاشرة من مساء يوم ٢٠٠٢/٧/٥ دخل أشقاء الزوجة وبرقتهم دون أن يأذن لهم

ونتيجة لذلك حصلت مشاجرة بينهم وبين ، وبعد قليل حضر المدعو وآخرين وكانون يحملون العصي والزجاج والحجارة وتشاجروا مع وترشق المتشاجرون بالحجارة وأصيب وزوجته

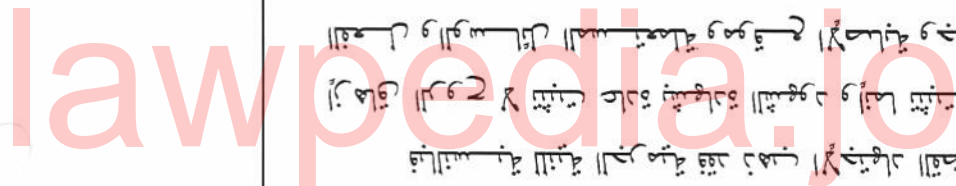
نتيجة لذلك وكان متفعلاً ويحمل بيديه حجرين وقال ( مين ضرب يا أخوات الشرموطة ) ورشق حجراً أصاب حيث فارق الحياة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٨ بسبب النائف الدماغي والتزيف الحاد الناجم في مقدمة ووسط الجمجمة .

وحيث ما يميز جريمة القتل قصداً عن جريمة الضرب المفضي هو :

• وقوله الى الذي يريد ان يتخذ من غير ان يتخذ و...  
 ...  
 ...

• قوله من غير ان يتخذ من غير ان يتخذ...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...

• قوله من غير ان يتخذ من غير ان يتخذ...  
 ...  
 ...  
 ...



• قوله من غير ان يتخذ من غير ان يتخذ...

- ١- قوله من غير ان يتخذ من غير ان يتخذ...
- ٢- قوله من غير ان يتخذ من غير ان يتخذ...
- ٣- قوله من غير ان يتخذ من غير ان يتخذ...

٢٠٠٥ / ١٠ / ١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠٠٥ / ١١ / ١٠  
١٤٢٦ هـ / ١٠ / ١٠  
١٠ / ١٠ / ١٠

lawpedia.jo

٠ . المحاكمات التي تجري في ظل  
القانون رقم ١٠٨ / ١٩٨٩ المادة  
التي تنص على ان المحكمة  
التي تصدر احكامها في  
الامور المدنية هي المحكمة  
التي يصدر احكامها في  
الامور المدنية

٠ . المحاكمات التي تجري في ظل  
القانون رقم ١٠٨ / ١٩٨٩ المادة  
التي تنص على ان المحكمة  
التي تصدر احكامها في  
الامور المدنية هي المحكمة  
التي يصدر احكامها في  
الامور المدنية

٠ . المحاكمات التي تجري في ظل  
القانون رقم ١٠٨ / ١٩٨٩ المادة  
التي تنص على ان المحكمة  
التي تصدر احكامها في  
الامور المدنية هي المحكمة  
التي يصدر احكامها في  
الامور المدنية

٠ . المحاكمات التي تجري في ظل  
القانون رقم ١٠٨ / ١٩٨٩ المادة  
التي تنص على ان المحكمة  
التي تصدر احكامها في  
الامور المدنية هي المحكمة  
التي يصدر احكامها في  
الامور المدنية